المعاجم المختصة الحديثة
(نماذج ومناهج)

تقدمها

أ. د نوال بنت إبراهيم الحلوة
أستاذ اللسانيات

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الثورةَ المعرفيَّةَ والتِّقنيَّةَ المتسارعةَ جعلَتِ اللُّغاتِ عامةً، واللغةَ العربيةَ خاصَّةً، فِي تَحَدٍّ مستمرٍّ أمامَ ذلكَ الكَمِّ الهائلِ مِنَ المعلوماتِ والمصطلحاتِ الجديدةِ، التِي أَنتَجَتْ علومًا ومِهَنًا جديدةً لَمْ تكنْ موجودةً مِنْ قبلُ، فوَلَّدَتْ بذلكَ رصيدًا متراكمًا منَ المعارفِ والمصطلحاتِ التِي تحتاجُ إلَى اهتمامِ اللُّغويِّينَ والمختصِّينَ؛ سواءٌ فِي الرَّصْدِ والتَّتبُّعِ، أوْ بناءِ المفاهيمِ والدِّقَّةِ فيهَا؛ للحَدِّ مِنْ دخولِ المصطلحاتِ الأجنبيَّةِ، ومِنَ التَّعدُّدِيَّةِ والفوضَى؛ فلعلَّنَا بذلكَ نستطيعُ أنْ نَلحَقَ بتلكَ الثورةِ المتسارعةِ فِي المعرفةِ، وفِي ثورةِ المصطلحاتِ.

ولعلَّ التقدُّمَ التِّقنيَّ فِي هندسةِ اللغاتِ جَعَلَ منَ الممكنِ حلَّ تلكَ المصطلحاتِ المتراكمةِ فِي الحقولِ المعرفيَّةِ المتنوِّعةِ، واستدراكَ الحالِ قبلَ تأزُّمِها، منْ خلالِ تلكَ التقنيةِ فِي خدمةِ البحثِ المعجميِّ عامَّةً، والمعاجمِ المختصَّةِ خاصَّةً؛ فهيَ قادرةٌ علَى تغطيةِ كثيرٍ مِنَ الثَّغراتِ العلميَّةِ، والقصورِ البحثيِّ فِي الجمعِ والتنظيمِ للمعرفةِ اللُّغويَّةِ. ولَا يَخفَى الدَّورُ الذِي تقومُ بهِ المعاجمُ المختصَّةُ فِي الكشفِ عنْ مستوَى النموِّ والثَّراءِ والتوليدِ الحاصلِ فِي الحقلِ المعرفيِّ؛ وكذلكَ أثرُ التعريبِ والعُجمةِ، ومَا يَنتابُ المصطلحاتِ منَ الهَجْرِ أوِ الشُّيوعِ بسببِ الثورةِ المعرفيةِ وتطوُّرِ المجتمعاتِ؛ ممَّا يؤكِّدُ حاجةَ اللغةِ العربيةِ لهذهِ المعاجمِ المختصَّةِ،

فهيَ تفتحُ آفاقًا جديدةً فِي البحثِ اللِّسانيّ عامَّةً والمعجميّ خاصةً، كمَا أنَّ هذهِ المعاجمَ المختصةَ قادرةٌ علَى أنْ تربطَ اللغةَ العربيةَ ربطًا مباشرًا بوظيفتِهَا فِي الواقعِ والاستعمالِ، وبقضايَا المجتمعِ الفكريةِ والاقتصاديةِ؛ (فقدْ أصبحتِ اللغةُ اليومَ أداةً منْ أدواتِ الإنتاجِ)، ولَهَا مكانتُها فِي الاقتصادِ القائمِ علَى المعرفةِ بسببِ تَعَاظُمِ قيمةِ المعرفةِ باللغةِ الأُمِّ؛ إذْ تُعتبَرُ عاملًا حيويًّا فِي بناءِ القوَّةِ الحضاريةِ لأيِّ أُمَّةٍ (لبو حسيني، ٢٠١٠، ٧٥).

لماذَا الاهتمامُ الحاليُّ والحِرَاكُ المتسارِعُ نحوَ المعاجمِ المختصَّةِ فِي العالَمِ العربيّ؟

١- الثورةُ المعرفيةُ فِي العلومِ عامةً، والتِي تَبِعَها تضخُّمُ المصطلحاتِ، وتدفُّقُها وتنوُّعُها.

٢-كثرةُ المصطلحاتِ الأجنبيَّةِ، والحاجةُ الماسَّةُ إلَى التعريبِ والتوليدِ والترجمةِ؛ حفاظًا علَى اللغةِ العربيةِ.

٣- الحاجةُ الماسَّةُ إلَى توحيدِ المصطلحاتِ فِي التخصصِ، والحدُّ منَ التعدُّديَّةِ والفوضَى فيهَا.

٤- تُعَدُّ المعاجمُ المختصَّةُ حِصنًا حصينًا يَحمِي اللغةَ العربيةَ؛ وذلكَ بالحدِّ منْ دخولِ المصطلحاتِ الأجنبيةِ دونَ تعريبٍ؛ فهيَ مِنْ أبرزِ الأسلحةِ الحاليَّةِ للذَّبِّ عنِ اللغةِ العربيةِ، وربطِها بالواقعِ والاستعمالِ.

٥-خدمةُ المختصِّينَ، وتيسيرُ المعرفةِ عليهِمْ، خاصةً بالحقلِ أوِ المجالِ المعرفيِّ الذِي قامَ عليهِ المعجمُ؛ إذْ تُوفِّرُ لهمْ تعريفًا دقيقًا للمصطلحِ ودلالتِهِ واستخداماتِهِ، وأمثلةً فيهِ، كمَا تُوَضِّحُ بِنْيتَهُ وتركيبَهُ وسياقاتِهِ المختلفةَ، ومجازاتِهِ ومترادفاتِهِ وأَضْدَادِهِ.

٦-تُعَدُّ المعاجمُ المختصةُ أداةً رئيسةً فِي البحوثِ المتخصصةِ، والبحثِ العلميِّ والأكاديميِّ، كمَا تُعَدُّ ركيزةً مِنْ ركائزِ عملِ المترجِمِ؛ إذْ تُعزِّزُ دِقَّةَ المعرفةِ، ونقلَ المصطلحِ فِي ضوءِ سياقِهِ الثقافيِّ؛ فلَا يمكنُ أنْ ينجحَ عملُ هؤلاءِ جميعًا دونَ معاجمَ مختصَّةٍ.

أما قبل ...

فنحتاج قبل ان ندخل في المعاجم المختصة أن تمر مروراً سريعاً على بعض المصطلحات الهامة وهي:

- **فالمعجمُ المختصُّ**: هوَ مَا يَضُمُّ مصطلحاتِ حقلٍ معرفيٍّ واحدٍ، بحيثُ يُعرِّفُ مفاهيمَها، ويُرتِّبُها ترتيبًا منهجيًّا.

- **عِلمُ المصطلحِ**: هوَ العلمُ الذِي يبحثُ فِي العلاقةِ بينَ المفاهيمِ العلميةِ والألفاظِ اللُّغويَّةِ التِي تُعَبِّرُ عنهَا، وهوَ مجالٌ تتداخَلُ فيهِ اختصاصاتٌ عديدةٌ، أبرزُها: اللِّسانيَّاتُ، والمنطقُ، وعِلمُ المعرفةِ، والأَنطولوجيَا، والحقولُ العلميةُ المختصَّةُ التِي بُنِيَ عليهَا المعجمُ.

– **أمَّا الوحدةُ المصطلحيَّةُ**؛ فهيَ وحدةٌ تتحدَّدُ دلالتُها مِنَ المدلولِ لَا الدَّالِّ، فهيَ مفهومٌ معيَّنٌ فِي حقلٍ معرفيٍّ مختصٍّ، بمَا يجعلُ للَّفظةِ دلالةً معيَّنةً واحدةً علَى مفهومٍ واحدٍ. وعليهِ؛ **فالوحدةُ المصطلحيَّةُ** تختلفُ عنِ **الوحدةِ المعجميةِ**.

– **فالوحدةُ المعجميةُ**: وحدةٌ لغويَّةٌ مُحَرَّرةٌ وَفْقَ ضوابطِ التحريرِ المعجميّ، وتكونُ لفظًا عامًّا أو مصطلحًا، مفردًا أو مركَّبًا. أمَّا الوحدةُ المصطلحيةُ؛ فهيَ أُحادِيَّةُ الدَّلالةِ، وغيرُ إيحائيَّةٍ؛ لذَا يجبُ ألَّا تَحمِلَ دلالةً ثانيةً، كمَا أنَّهَا مُتَّفَقٌ عليهَا ومتواضَعٌ عليهَا، ومِعياريَّةٌ؛ بمعنَى أنَّ استعمالَهَا يَفرِضُ أنْ تكونَ ذاتَ اتجاهٍ واحدٍ فِي دلالتِهَا؛ لذَا عندَ الصناعةِ المعجميةِ يجبُ التحقُّقُ مِنْ وجودِ هذهِ الضوابطِ وعدمُ تجاوُزِها، وتبدُو هذهِ الفروقُ مهمَّةً قبلَ أنْ ندخلَ إلَى صُلبِ المحاضرةِ.

المعاجمُ المختصَّةُ (نماذجُ ومناهجُ) فِي معاجمَ مختارةٍ:

وأمام هذه النهضة في المعاجم المختَّصة في العالَم العرَبي فقد أخذنا الأحدث منها.

أولًا: معجمُ المصطلحاتِ القانونيةِ والقضائيةِ- المركزُ العربيُّ للبحوثِ القانونيةِ والقضائيةِ التابعُ لجامعةِ الدولِ العربيةِ ١٤٤٠هـ، وهوَ معجمٌ إلكترونيٌّ مرتَّبٌ ترتيبًا ألفبائيًّا

١- تُعَدُّ المقدِّمةُ ركنًا رئيسًا مِنْ أركانِ صناعةِ المعاجمِ؛ إلَّا أنَّ هذَا المعجمَ يَخلُو مِنَ المقدمةِ التِي تُعرِّفُ بالمعجمِ وأهدافِهِ، وتَشرَحُ آليَّةَ العملِ فيهِ، وخصائصَهُ ومميِّزاتِهِ، وحدودَهُ الزمانيةَ والمكانيةَ، ومنهجَ الترتيبِ والجمعِ، وإرشاداتِ الاستخدامِ.

٢- أجادَ المعجمُ فِي رصدِ قائمةٍ بأبرزِ المصادرِ والمراجعِ المعتمَدةِ فِي بناءِ المعجمِ، وترميزِ المطَّردِ منهَا؛ حيثُ وَثَّقَ مصادرَ المعرفةِ بالإحالةِ علَى المصدرِ الذِي استَقَى منهُ تعريفَ المصطلحِ؛ وهذَا ممَّا رَفَعَ مِنْ قيمةِ المعجمِ.

٣- يَخلُو المعجمُ مِنْ نموذجِ العملِ المعتمَدِ، وآليَّةِ التعاملِ معَ المستوياتِ اللُّغويةِ فيهِ، كمَا لمْ يَنُصَّ علَى الدليلِ المعياريِّ للتَّحريرِ المعجميِّ.

٤-كمَا يَخلُو المعجمُ مِنَ الضوابطِ العلميةِ والمنهجيةِ لبناءِ المصطلحِ، وكذلكَ يَخلُو مِنْ دليلِ الاستخدامِ وشرحِ الرموزِ والاختصاراتِ، وآليَّاتِ الانتقاءِ المعجميِّ لبعضِ المصطلحاتِ واستبعادِ أُخرَى، وكذلكَ آليَّةُ تحديدِ المصطلَحِ المفضَّلِ والخاملِ، وآليَّةُ التعاملِ معَ المترادفاتِ، وهلْ هناكَ نِيَّةٌ لتَقْييسِ (مَعْيَرَةِ) المصطلحاتِ ثُمَّ توحيدِها بعدَ صدورِ المعجمِ أوْ لَا؟

٥- جاءَ المعجمُ علَى هيئةِ جدولٍ مُقسَّمٍ لثلاثِ خاناتٍ: (المصطلحِ- المعنَى القانونيِّ- المصدرِ)؛ وهذَا التقسيمُ أَسهَمَ فِي تنظيمِ المعجمِ، وسهولةِ استعمالِهِ.

٦- تمَّ ترتيبُ المعجمِ ترتيبًا ألفبائيًّا؛ حيثُ بَدَأَ بالهمزةِ المفتوحةِ (أَعَالِي البحارِ)، ثُمَّ الهمزةِ المكسورةِ (إبطالُ قرارِ التحكيمِ- إنذارٌ بالتنفيذِ- إلغاءُ الحُكمِ المستأنَفِ- إغلاقُ التَّفليسةِ). ونلاحظُ هنَا اضطرابَ الترتيبِ؛ حيثُ إنَّ (أَلِف غَيْن) قبلَ (أَلِف لام)، ومِثلُهُ كثيرٌ فِي المعجمِ؛ ممَّا يؤكدُ اضطرابَ ترتيبِ المعجمِ، خاصَّةً المصطلحَ المركَّبَ؛ حيثُ يَبدُو الاضطرابُ فِي ترتيبِ الكلمةِ الثانيةِ مِنَ المصطلحِ أكثرَ مِنَ الأُولَى.

٧-ركَّزَ المعجمُ علَى المصطلحِ العربيّ دونَ إيرادِ مُقَابِلِهِ الإنجليزيّ؛ وهذَا ممَّا قَلَّلَ مِنْ قيمةِ المعجمِ؛ لأنَّ إيرادَ المصطلحِ الأجنبيّ يساعدُ علَى دَفْعِ حركةِ التَّعريبِ والترجمةِ، وبيانِ آليَّةِ تَعَامُلِ المعجمِ معهُمَا.

٨-جاءَ التعريفُ الاصطلاحيُّ قصديًّا، ومركَّزًا وموجَزًا؛ وهذَا مِنْ ملامحِ القوَّةِ فِي المعجمِ.

٩- التركيزُ علَى المعانِي الاصطلاحيةِ عندَ التعريفِ، وربطُها بالمجالاتِ المرتبطةِ بالحقلِ، معَ البُعدِ عنِ الإشارةِ إلَى المعنَى اللُّغويّ أوِ المجازيّ؛ فهوَ معجمٌ مصطلحيٌّ.

١٠- بمَا أنَّ المعجمَ موجَزٌ؛ لذَا لمْ يتطرَّقْ إلَى المصاحِبَاتِ اللفظيَّةِ، أوِ التعبيراتِ السياقيَّةِ، أوِ المَسكُوكاتِ، كذلكَ لمْ يَلتَفِتْ إلَى التنبيهِ إلَى أُسُسِ الانتقاءِ المصطلحيّ، ولَا أُسُسِ الاستبعادِ فيهَا.

ثانيًا: قاموسُ مصطلحاتِ المستقبلِ الصادرُ عن مؤسسةِ دبيَّ للمستقبلِ سنةَ ٢٠٢١م

الوصفُ:

هوَ معجمٌ (عربي- إنجليزي) و(إنجليزي- عربي)- عددُ المصطلحاتِ: خَمْسُمِائةٍ (٥٠٠)، والترتيبُ: ألفبائيٌّ.

نوعُهُ:

إلكترونيٌّ؛ حيثُ تمَّ وضعُ أيقونةٍ لكلِّ حرفٍ مِنْ حروفِ اللغةِ عربيًّا وإنجليزيًّا، وعندَ فتحِ الأيقونةِ تظهرُ كلُّ المصطلحاتِ التِي رُتِّبَتْ حسَبَ ترتيبِ حروفِ اللغةِ، وحسَبَ الحرفِ الأولِ والثانِي مِنَ المصطلحِ المركَّبِ خاصةً.

التعريفُ: تمَّ سردُ المصطلحاتِ فيهِ دونَ تعريفٍ، ويَضُمُّ خمسَمائةِ مصطلحٍ فِي العلومِ والتِّكنولوجْيَا تمَّ تعريبُ معظَمِها، وتصنيفُها ووضعُها فِي مِنَصَّةٍ رَقْمِيَّةٍ خاصَّةٍ، يتمُّ تحديثُها بشكلٍ دوريٍّ مِنْ خلالِ إتاحتِها للجمهورِ لِمَنْ يرغبُ منهُمْ إرسالَ مصطلحاتٍ جديدةٍ لإضافتِهَا للقاموسِ؛ لذَا يُعَدُّ هذَا القاموسُ قاموسًا رقميًّا تفاعليًّا.

١ – الهدفُ منهُ:

- جمعُ مصطلحاتِ العلومِ الحديثةِ؛ لتكونَ مرجعًا.
- تعريبُ المصطلحِ، والترجمةُ السليمةُ.
- توحيدُ المصطلحِ، وتقليلُ فوضَى التعدُّديَّةِ.

٢- مَا جاءَ مِنْ تعريفٍ بالقاموسِ هُوَ الواردُ فِي الصفحةِ الأُولَى منهُ -واجهةِ المعجمِ- فقطْ، وكمَا نَعرِفُ أنَّ مقدِّماتِ المعاجمِ تُعَدُّ ركيزةً رئيسةً فِي كلِّ معجمٍ يَنشُدُ الكمالَ فِي بنائِهِ، وهذِهِ المقدِّماتُ لَهَا ضوابطُهَا؛ فلَا بُدَّ أنْ تحتويَ المقدِّمةُ علَى تعريفٍ بالمعجمِ، والهدفِ منهُ، وخصائصِهِ ومميِّزاتِهِ، ومنهجِهِ، وحدودِهِ الزمانيةِ والمكانيةِ، ومنهجِ جمعِ المادَّةِ فِي المسحِ والاستقراءِ، وقائمةٍ بأبرزِ المصادرِ والمراجعِ المعتمَدةِ فِي بناءِ المعجمِ، وترميزِ المُطَّردِ منهَا.

٣- أجادَ المعجمُ فِي تحديدِ الهدفِ منهُ بوضوحٍ وبإيجازٍ شديدٍ؛ إلَّا أنَّهُ لمْ يُحدِّدِ الفئةَ المستهدَفةَ، ولَا حجمَ القاموسِ (محدودٌ- موسوعيٌّ)، كمَا لمْ يُحدِّدْ مصادرَهُ التِي استَقَى منهَا المادةَ، كمَا لمْ يُبيِّنْ مميزاتِ هذَا القاموسِ، ولَا خصائصَه التِي تُميِّزُهُ عنْ غيرِهِ.

٤- اتَّبَعَ القاموسُ المنهجَ الوصفيَّ فِي تعريفِ المصطلحاتِ، وتجنَّبَ المعياريَّةَ وإصدارَ الأحكامِ.

٥- مرفقٌ نموذجٌ صفحةٌ منَ المعجمِ، ونجدُ فِي هذَا العرضِ المصطلحاتِ التاليةَ: اتصالٌ إلكترونيٌّ- اختبارُ أَلْفَا- اختبارُ بِيتَا- اختبارُ المميِّزاتِ- اقتصادُ العملِ- الآلاتُ- الآلاتُ المستقلَّةُ- الأحداثُ المفاجئةُ- البَجْعَاتُ السوداءُ- الأرضُ- الأنظمةُ. تمَّ ترتيبُ المعجمِ ألفبائيًّا، كمَا تمَّ ترتيبُ الحرفِ حسَبَ حالتِهِ، كمَا فِي حرفِ (الهمزةِ)؛ حيثُ جاءتِ (الهمزةُ المفتوحةُ، ثمَّ الهمزةُ المكسورةُ، ثُمَّ همزةُ القطعِ).

٦- المصطلحاتُ جاءتْ فِي صورَتِها النهائيَّةِ دونَ إعادةِ المصطلحِ لجذورِهِ اللُّغويَّةِ؛ وهذَا المنهجُ هو المتَّبَعُ الشائعُ فِي صناعةِ معاجمِ المصطلحاتِ خاصَّةً.

٧- تمَّ ترتيبُهُ ترتيبًا ألفبائيًّا، حسَبَ الكلمةِ الأُولَى والثانيةِ، وحسَبَ الحرفِ الأولِ والثانِي.
٨- يَذكُرُ المصطلحَ العربيَّ، ويَلِيهِ مقابِلُهُ الإنجليزيُّ.
٩-جاءَ المعجمُ خاليًا مِنَ التعريفاتِ والشرحِ؛ فهُوَ قاموسٌ، ومَسرَدٌ للمصطلحاتِ فقطْ.

ثالثًا: معجمُ المصطلحاتِ العدليَّةِ الواردةِ فِي الأنظمةِ العدليةِ السعوديةِ (عربي- إنجليزي)، الصادرُ عَنْ مركزِ البحوثِ (١٤٤٤هـ- ٢٠٢٢م) فِي وِزارةِ العدلِ فِي المملكةِ العربيةِ السعوديةِ- الرياضِ، الإصدارُ الأولُ، وهوَ معجمٌ إلكترونيٌّ مرتَّبٌ ترتيبًا ألفبائيًّا.

وصفُ المعجمِ:

١- هو مَسْرَدٌ للمصطلحاتِ العدليَّةِ دونَ شرحٍ لهَا، وقدْ جاءَ المعجمُ فِي ثلاثٍ وسبعينَ صفحةً، وفِي ستِّمائةٍ وخمسةٍ وتسعيَن مصطلحًا.

٢-كمَا جاءَ المعجمُ مرتَّبًا ترتيبًا ألفبائيًّا للكلمةِ الأُولَى مِنَ المصطلحِ، وكذلكَ الثانيةُ، وَفقَ متطلَّباتِ منهجيَّةِ المعاجمِ المختصَّةِ.

٣-جاءَ المعجمُ بمقدِّمةٍ حدَّدتِ الهدفَ منهُ، وهوَ الإحاطةُ بأهمِّ المصطلحاتِ القضائيةِ والتوثيقيةِ المستخلَصةِ مِنَ اثنَيْ عَشَرَ نظامًا، وترجمتُها ترجمةً قانونيَّةً وَفْقَ الأنظمةِ الرسميَّةِ للأنظمةِ؛ إلَّا أنَّهُ لمْ يَستَوْفِ فِي المقدمةِ متطلباتِ المقدِّمةِ المعجميةِ الرصينةِ؛ إذْ جاءتْ مقتضَبَةً، ولمْ يُنَصَّ فيهَا علَى منهجيَّةِ الجمعِ والترتيبِ، ولَا الدليلِ المعياريِّ لبناءِ المعجمِ داخليًّا وخارجيًّا. .

٤-حدَّد المعجمُ أهدافَهُ؛ حيثُ سيُسهِمُ هذَا المعجمُ فِي توضيحِ المصطلحاتِ العدليَّةِ للمتقاضِينَ، كمَا سيُسهِمُ فِي دعمِ وتوحيدِ الترجمةِ القانونيةِ فِي مركزِ الترجمةِ الموحَّدِ فِي وزارةِ العدلِ؛ ممَّا سيَحُدُّ مِنْ فوضَى المصطلحاتِ وتعدُّدِهَا فِي حقلِها.

٥-حدَّدَ المعجمُ فِي مقدِّمتِهِ منهجيةَ العملِ فيهِ وَفْقَ النَّصِّ التالِي: تغييرُ المصطلحِ مِنْ فعلٍ إلَى اسمٍ- ردُّ المصطلحِ الذِي وَرَدَ بصيغةِ الجمعِ إلَى المفردِ- التعريفُ بـ(أَلْ) للمصطلحِ الذِي وَرَدَ مجرَّدًا مِنْ (أَلِ) التعريفِ، وقَدْ ظَهَرَ لِي مِنْ تتبُّعِ المعجمِ أنَّ هذِهِ الشروطَ والضوابطَ تفضيليَّةٌ يَقتضِيهَا الاستعمالُ؛ بمعنَى أنَّهُ إذَا وَرَدَ مصطلحانِ أحدُهُما فِعلٌ والآخَرُ اسمٌ، أوْ مفردٌ وجمعٌ، أوْ معرَّفٌ بـ(أَلْ) ومجرَّدٌ منهَا؛ فإنَّ المصطلحَ المُفضَّلَ هوَ المصطلحُ الاسمُ والمفردُ والمعرَّفُ بـ(أَلْ).

٦- اعتمَدَ المعجمُ فِي ترجمةِ مصطلحاتِهِ الترجمةَ الرسميةَ الواردةَ فِي موقعِ هيئةِ الخبراءِ بمجلسِ الوزراءِ؛ وهذَا ممَّا رَفَعَ مِنْ قيمتِهِ، وأكَّدَ سلامةَ خطَّتِهِ.

٧- تمَّ ترتيبُ المصطلحاتِ ترتيبًا ألفبائيًّا، حسَبَ الحرفِ الأولِ مِنَ الكلمةِ الأُولَى والحرفِ الأولِ مِنَ الكلمةِ الثانيةِ، وقَدْ أجادَ المعجمُ في الترتيبِ، إلَّا فِي مواضعَ قليلةٍ؛ حيثُ نجدُ خللًا فِي ترتيبِ المركَّباتِ، كمَا أجادَ فِي ربطِ كلِّ مصطلحٍ بالأنظمةِ الواردةِ فيهِ عبرَ الضَّغطِ علَى أيقونةِ المصطلحِ.

٨- أَدرَجَ المعجمُ قائمةَ الأنظمةِ العدليَّةِ التِي تمَّ الرجوعُ إليهَا فِي هذَا العملِ (عربي- إنجليزي) موثَّقةً بالروابطِ.

٩- قامَ المعجمُ بإضافةِ مَسْرَدٍ فِي نهايةِ المعجمِ بالمصطلحاتِ العدليةِ باللغةِ الإنجليزيَّةِ، مرتَّبةً حسَبَ ترتيبِ حروفِها، معَ ذكرِ رقمِ الصفحةِ التِي وَرَدَ فيهَا دونَ ذكرٍ للمصطلحِ العربيِّ؛ وهذَا مِنْ علاماتِ القوَّةِ فِي المعجمِ، حيثُ جَعَلَ المعجمَ (عربي- إنجليزي) وليس (إنجليزي- عربي).

١٠- بعدَ الانتهاءِ مِنْ سردِ المصطلحاتِ (عربي- إنجليزي)، تَلَاهَا بالمصطلحاتِ (إنجليزي- عربي)؛ حيثُ يذكرُ المصطلحَ باللغةِ الإنجليزيةِ، ويقابلُهُ رقمُ الصفحةِ للمصطلحِ بالعربيّ وتعريفُهُ دونَ نصٍّ علَى المصطلحِ العربيّ؛ بلِ اكتَفَى برَقْمِ الصفحةِ، عِلمًا أنَّهُ لوْ ذَكَرَ اسمَ المصطلحِ بدلًا مِنْ رقمِ الصفحةِ لَكانَ أفضلَ؛ حيثُ سيكونُ المعجمُ بذلكَ نسختَيْنِ (عربي- إنجليزي) و(إنجليزي- عربي).

رابعًا: معجمٌ ومَسْرَدٌ لمصطلحاتٍ عربيَّةٍ فِي الحفاظِ علَى التُّراثِ الثقافيّ الصادرُ سنةَ ٢٠١٩م

١- وهوَ معجمٌ ورقيٌّ صادرٌ عنِ المركزِ الدوليّ لدراسةِ صَوْنِ وترميمِ الممتلكاتِ الثقافيةِ والمكتبِ الإقليميّ لحفظِ التراثِ الثقافيّ فِي الوطنِ العربيّ فِي الشارقةِ، إعدادُ ومراجعةُ زكي أصلان ورانيا عمر، تاريخُ النشرِ ٢٠١٩م.

٢- يحتوِي المعجمُ علَى المصطلحاتِ فِي حقلِ الثقافةِ والتراثِ المادِّيّ (عربي- إنجليزي)، يَلِيهِ معجمٌ (إنجليزي- عربي)، وقدْ جاءَ فِي خمسينَ صفحةً فقطْ.

٣- جاءتِ المصطلحاتُ باللغةِ العربيةِ مرتَّبةً حسَبَ الترتيبِ الألفبائيّ، ومُعرَّفةً تعريفًا موجَزًا، يَلِيهَا مسردُ المصطلحاتِ بالترتيبِ الألفبائيّ معَ مقابِلِهَا باللغةِ الإنجليزيةِ ثمَّ اللغةِ الفرنسيَّةِ دونَ تعريفٍ، ثمَّ المعجمُ مرتبًا حسَبَ الحروفِ باللغةِ الإنجليزيةِ يَبدَأُ مِنَ الخلفِ (إنجليزي- عربي)؛ حيثُ يَرِدُ المصطلحُ الإنجليزيُّ، ثمَّ تعريفُهُ، ثمَّ مصادرُهُ، ثمَّ مسردٌ بالمصطلحاتِ الإنجليزيةِ.

٤- تمَّ تنظيمُ المصطلحاتِ فِي جدولٍ مقسَّمٍ إلَى أربعِ خاناتٍ: الخانةُ الأُولى للمصطلحِ العربِي، والثانيةُ للمصطلحِ الإنجليزيّ، والخانةُ الثالثةُ للتعريفِ، والرابعةُ للمصدرِ العلميّ الذِي استُقِيَ منهُ التعريفُ؛ ممَّا أَسهَمَ فِي تنظيمِ إخراجِهِ، وسهولةِ استعمالِهِ.

٥- تمَّ ترتيبُ المعجمِ ترتيبًا ألفبائيًّا، حسَبَ الكلمةِ الأُولَى والكلمةِ الثانيةِ مِنَ المصطلحِ، وإنْ كانَ هناكَ اضطرابٌ قليلٌ فِي ترتيبِ بعضِ المصطلحاتِ، كمَا فِي مصطلحِ (انفصال) يَسبِقُ (أصالة)، و(إعادة الدفن) تسبقُ (الاستدامة).

٦- لمْ ينظرُ المعجمُ إلَى كونِ المصطلحِ مفردًا أو مركبًا، أو مسكوكًا أو مصاحِبًا لفظيًّا؛ حيثُ اعتمدَ علَى شكلِ المصطلحِ باعتمادِ الحرفِ الأولِ منهُ، ثمَّ الثانِي وَفْقَ الترتيبِ الألفبائيِّ، دونَ النظرِ لنوعِهِ.

٧- جاءتِ التعريفاتُ مختَصَرةً غالبًا؛ إذْ قَدْ يَصِلُ تعريفُ المصطلحِ إلَى أربعَ عَشْرَةَ (١٤) كلمةً فقطْ، وبعضُها قَدْ يَصِلُ إلَى خمسينَ كلمةً، إنْ طالَتْ.

٨- توجدُ بعضُ الأخطاءِ الطِّباعيَّةِ فِي النسخةِ؛ حيثُ يبدُو أنَّهُ لمْ يخضعْ للتدقيقِ اللُّغويِّ الرَّصينِ.

٩- فِي نهايةِ المعجمِ تمَّ وضعُ مسردٍ للمصطلَحاتِ (عربي، وإنجليزي، وفرنسي)، ويتصدَّرُ المصطلحُ العربيُّ الترتيبَ؛ ممَّا يدلُّ علَى الولاءِ للعربيةِ؛ حيثُ تمَّ ترتيبُ المسردِ ألفبائيًّا، ثمَّ وُضِعَ أمامَهُ المقابلُ الإنجليزيُّ، ثمَّ المقابلُ الفرنسيُّ.

١٠- تمَّ تقسيمُ المعجمِ إلى قسمَيْنِ؛ الأولُ: (عربي- إنجليزي)، والثانِي: (إنجليزي- عربي)، وهذَا المنهجُ يؤكدُ ولاءَ واضِعِي المعجمِ للعربيةِ؛ فذلكَ يؤدِّي إلَى شُهرةِ المصطلحِ العربيِّ وانتشارِ تداوُلِهِ، كمَا يدفعُ بحركةِ الترجمةِ والتعريبِ إلَى الأمامِ.

١١- تمَّ كتابةُ تعريفِ المصطلحِ بناءً علَى عناصرِ مفهومِهِ الاصطلاحيّ، معَ محاولةِ التوضيحِ والتمثيلِ، معَ ذِكْرِ المترادفاتِ لهُ بكلمةِ (انْظُرْ)، بعيدًا عنِ التَّوسعِ فِي شرحِ المعانِي الدلاليَّةِ والمجازيَّةِ، كمَا كانَ الشرحُ غالبًا قصديًّا، قائمًا على عناصرِ المفهومِ، دونَ اللجوءِ إلَى التَّكرارِ، أوِ التعريفِ بالمشتَقِّ، أوْ بالمرادِفِ، أوْ بالضِّدِّ.

١٢- بمَا أنَّ المعجمَ ليسَ مُوَسَّعًا؛ لذَا لمْ يهتمَّ بإثباتِ المصاحباتِ اللفظيَّةِ، والتَّعبيراتِ السياقيةِ، والتعابيرِ المسكوكةِ، والمعانِي العامَّةِ؛ بُعدًا عنِ الإطالةِ، أوْ لعدمِ الحاجةِ إلَى ذلكَ.

١٣- ركَّزَ المعجمُ فِي تحريرِ المعنَى علَى المعنَى الاصطلاحيّ، كمَا ركزَ علَى المعلوماتِ المستعمَلةِ (التداوليةِ)، دونَ الميتةِ والبعيدةِ.

١٤- لمْ يتوسَّعِ المعجمُ فِي شرحِ حالاتِ المصطلحاتِ؛ فهناكَ المصطلحاتُ المتواترةُ، والمصطلحاتُ المفضَّلةُ، وكذلكَ المصطلحاتُ الواردةُ، والنَّشيطةُ والخاملةُ؛ بلْ مالَ للإيجازِ والاختصارِ.

١٥- بالرغم من خصوصية المعجم اجتماعيًّا وثقافيًّا، وأهمية ذلك؛ فإنه لم يركز على تحديد مستوى المصطلح: هل هو: فصيح- عامي- شعبي- رسمي- ثقافي- مختص بفئة- مختص بصنعة- مختص بمنطقة- مستحدَث- محلي- إقليمي- أجنبي؟ فهذا المجال خاصةً يتنوع فيه مستوى المصطلحات لغويًّا، ولعل ذلك بسبب مَيل المعجم إلى الإيجاز والاختصار.

١٦- اتَّسمت تعاريف المصطلحات هنا غالبًا بالإيجاز، ووضوح اللفظ والمعنى، ورصانة اللغة والدقة، والتناسب والمساواة بين المصطلح ومفهومه، وعدم الاستطراد والحشو، والاقتصاد اللغوي في تحقيق القصد؛ بإفادة المعنى بأقل مجهود، والبعد عن الغموض.

١٧- تميز هذا المعجم بتوثيق مصادره، بل وثق مصدرَ كلِّ تعريفِ مصطلح فيه؛ ممَّا زاد من موثوقيَّته لدى المستعمِل، كما رفع من قيمته العلمية.

نحوَ مُعجَمٍ مختصٍّ أَمْثَلَ:

١- معَ ثورةِ التِّقنيةِ لَا بُدَّ أنْ يكونَ المعجمُ إلكترونيًّا -كمَا فِي معجمِ المصطلحاتِ القانونيَّةِ والقضائيَّةِ، ومعجمِ وِزارةِ العدلِ، ومعجمِ مصطلحاتِ المستقبلِ- وليسَ ورقيًّا؛ فالمعاجمُ الورقيَّةُ لنْ تَصمُدَ طويلًا.

٢- أنْ يكونَ المعجمُ (عربي- إنجليزي)، و(إنجليزي- عربي)؛ حتَّى يَخدُمَ العربيةَ فِي اتجاهَيْنِ؛ لِمَنْ يبحثُ عنِ المصطلحِ العربيِّ، وكذلكَ لمنْ يبحثُ فِي المصطلحِ الإنجليزيِّ عربيًّا.

٣- تُعَدُّ المقدِّمةُ ركنًا رئيسًا مِنْ أركانِ صناعةِ المعجمِ؛ فهيَ البوَّابةُ التِي يدخلُ منهَا مستعمِلُ المعجمِ، ولهَا مكانتُها العظيمةُ التِي يَعرِفُها صُنَّاعُ المعاجمِ؛ لذَا لَا بدَّ أنْ تتضمَّنَ هدفَ المعجمِ، والفئةَ المستهدَفةَ فيهِ، وخصائصَهُ، وحدودَهُ الزمانيَّةَ والمكانيةَ، ومنهجَ الترتيبِ والجمعِ، وإرشاداتِ الاستخدامِ والترميزِ، وأبرزَ مصادرِهِ، والدليلَ المعياريَّ لبناءِ المعجمِ داخليًّا وخارجيًّا. وللأسفِ، هناكَ قصورٌ واضحٌ فِي مقدِّماتِ المعاجمِ المطروحةِ.

٣- لَا بُدَّ أنْ يكونَ الترتيبُ ألفبائيًّا؛ فهوَ أيسرُ طرقِ التدريبِ فِي المعجمِ، كمَا لَا بدَّ أنْ يكونَ الترتيبُ للحرفِ الأولِ مِنَ المصطلحِ المركَّبِ، وكذلكَ الحرفُ الأولُ مِنَ الكلمةِ الثانيةِ، معَ الدِّقَّةِ فِي مراعاةِ سلامةِ الترتيبِ؛ إذْ نجدُ اضطرابًا فِي الترتيبِ، خاصةً ترتيبَ الكلمةِ الثانيةِ مِنَ المعجمِ، وفِي هذَا الصَّدَدِ لَا أرَى حاجةً إلَى إعادةِ المصطلحِ إلَى جِذْرِهِ إلَّا فِي المعجمِ الموسوعيّ.

٤- ضرورةُ تحديدِ مستوَى المصطلحِ؛ فقَدْ يكونُ المصطلحُ عامِّيًّا، أوْ أعجميًّا، أوْ مُوَلَّدًا، أوْ مُعَرَّبًا؛ وهذِهِ المستوياتُ تحدِّدُ قيمةَ المصطلحِ ومكانتَهُ.

٥- أجادَتْ المعاجمُ الأربعةُ فِي التركيزِ فِي تحريرِ المعنَى علَى المفهومِ لَا اللفظِ، معَ البُعدِ عنِ التوسُّعِ فِي المعانِي اللغويةِ أوِ المجازيَّةِ.

٦-لمْ تُورِدُ المعاجمُ الأربعةُ المصطلحاتِ المرادفةَ، ولَا المصطلحَ المُفضَّلَ؛ فلعلَّ ذلكَ للحَدِّ مِنَ التَّعدُّديَّةِ المصطلحيَّةِ مِنْ جانبٍ، وتجنُّبِ الإطالةِ مِنْ جانبٍ آخَرَ.

٧- كانتِ التعريفاتُ فِي بعضِ هذهِ المعاجِمِ مثاليَّةً؛ حيثُ تنوَّعتْ وسائلُ شرحِ المعنَى مَا بينَ الشرحِ بالتعريفِ، أوْ بالعناصرِ الدَّلاليَّةِ، أوْ بالاشتمالِ والتَّضمينِ، ولمْ يتمَّ استخدامُ الصورةِ فِي أيٍّ منهَا؛ لكونِهَا معاجمَ غيرَ موسَّعةٍ.

٨- يُفضَّلُ أنْ يَذكُرَ المعجمُ فِي مقدِّمتِهِ أُسُسَ اختيارِ أوِ استبعادِ المصطلحاتِ، أوِ النِّسَبَ التقريبيَّةَ لكلِّ مجالٍ مِنْ مجالاتِ الحقلِ المدروسِ، أوْ مَدَى نسبةِ التردُّدِ فِي مدوَّنةِ البحثِ للمصطلحِ.

٩- يُفضَّلُ عندَ تعريفِ المصطلحِ مِنْ مصادرَ رصينةٍ، أنْ يُعتَمَدَ عليهَا فِي التعريفِ، معَ النَّصِّ علَى ذلكَ دونَ الحاجةِ إلَى إعادةِ الصياغةِ، خاصةً إذَا كانَ التعريفُ معتمَدًا مِنْ مصدرٍ معتمَدٍ، عربيًّا كانَ أوْ دوليًّا، فِي تعريفِ المصطلحاتِ.

١٠- يُفضَّلُ ترقيمُ المصطلحاتِ؛ لتسهيلِ العملِ عليهَا عندَ التحكيمِ، أوْ عندَ إصدارِ النُّسخةِ الثانيةِ منهَا.

١١- يفضلُ تقييسُ بعضِ المصطلحاتِ، خاصةً التِي يَكثُرُ فيهَا التعدُّديةُ والفوضَى؛ ممَّا يُسهِمُ فِي استقرارِ المصطلحِ العربيّ.

١٢- نَطمَحُ مستقبلًا أنْ تُبنَى المعاجمُ المختصَّةُ وَفْقَ تقنياتِ الأَنطُولوجيَا؛ فهيَ -بحقٍّ- قادرةٌ علَى تحديدِ السِّماتِ للمفاهيمِ بناءً علَى العلاقاتِ الدَّلاليَّةِ، وربطِها بالكلِّيَّاتِ بمَا يَخدُمُ (الويب) الدلاليةَ العربيةَ؛ بلْ سيُسهِمُ ذلكَ فِي توليدِ عددٍ مِنَ المعاجمِ المختصَّةِ، وسيسهمُ كذلكَ فِي توليدِ المصطلحاتِ آليًّا وفكِّ اللَّبسِ الدَّلاليّ بمَا يُعزِّزُ مِنْ كفايةِ التطبيقاتِ الحاسوبيَّةِ فِي معالجةِ اللغاتِ الطبيعيةِ.

شكراً لحسن إنصاتكم